مسؤولية إدارة الشركة عن الالتزام بفرض الإستمرارية عند إعداد بياناتها المالية
بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة

The responsibility of the administration in compliance with the going concern assumption during the preparation for their financial statements
Research practically at muster of companies

الباحثة	م.ق. أ.م.د. موفق عبدالحسين محمد
خمائل ابراهيم شاكر	جامعة بغداد _ المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية

المستخلص : يهدف هذا البحث الى بيان أثر فرض الاستمرارية في التطبيقات المحاسبية المختلفة لتقديم نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والموقف المالي، فضلا عن تحديد مسؤولية ادارة الشركة في الالتزام بفرض الاستمرارية عند اعداد بياناتها المالية ، وتوضيح مفهوم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بخصوص فرض الاستمرارية، وبيان أهميته وفائدته على عمل كل منهما ، وكذلك على الشركة محل التدقيق .

ويروم هذا البحث إعداد برنامج تدقيق داخلي متضمنا مجموعة إجراءات تدقيقية للتحقق من استخدام الادارة لفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية . ولتحقيق ما تقدم من اهداف فقد اتجه البحث في جانبه النظري الى توظيف وجهات نظر مختلفة لعدد من المؤلفين والباحثين،في حين سعى البحث في جانبه التطبيقي لعدد من الشركات المساهمة المختلطة الى توضيح مدى التزام إدارة الشركة بفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية ووفقا للمعايير الدولية والمحلية والأنظمة والقوانين ممايؤدي الى اعطاء نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والموقف المالي.

Abstract:This research aims to demonstrate the impact of the going concern assumption in different accounting applications to provide a realistic look and more accurate result of activity and financial situation, as well as determining the responsibility of the Company's administration in compliance with the going concern assumption during the preparation for their financial statements, and to clarify the concept of integration between internal audit and external audit about going concern assumption, besides its importance and usefulness on the work of both of the internal auditor and the external auditor, as well as on the company under auditing process.This research purports preparing an internal audit program, including a set

of auditing actions to verify the use of management in order to going concern assumption in the preparation of its financial statements.

To achieve the above objectives, the research has tended theoretically to employ different views for a number of authors and researchers, while the research practically has sought a number of companies in order to clarify the extent of the commitment of the company's administration in going concern assumption in its preparation for the financial statements based on the international& local standards and laws and regulations for the purpose of giving a realistic and accurate results about the financial status.

المقدمة: فرض الاستمرارية واحد من اربعة افتراضات اساسية التي تشكل هيكل المحاسبة المالية، إذ يبنى هذا الفرض على افتراض إنّ شركات الاعمال مستمرة لفترة تكفي لتحقيق اهدافها والوفاء بالتزاماتها، ونظرا لتعرض الشركة خلال فترة حياتها الى مختلف انّواع التهديدات الداخلية والخارجية ومنها احتمال تعرضها الى اعسار وتعثر مالي فضلا عن اثار الأزمة المالية العالمية على مختلف انشطتها، كل ذلك ادى الى ترسيخ مسؤولية ادارة الشركة للتحقق من فرض الاستمرارية عند اعداد بياناتها المالية والافصاح عن اية اخطار واية مؤشرات تهدد استمرارية الشركة ، وإنّ ظهور التدقيق بشقيه التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتطورهما حتى وصلتا الى ماهما عليه اليوم جاء تبعا وتلبية للتطور المستمر لحياة البشرية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتوسع الشركات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها وتفرعاتها وإنفصال الملكية عن الادارة، فلابد من تضافر جهود الوظيفتين والتكامل بينهما اثناء تنفيذهما لمهامهما لما لذلك من دور كبير في تحقيقهما لاهدافهما بجودة عالية، وحسن تسيير الشركة وبالتالي نجاحها في تحقيقها لاهدافها، لذا تم اختيار موضوع البحث بهدف التركيز على مسؤولية ادارة الشركة في الالتزام بفرض الاستمرارية عند اعداد بياناتها المالية ، ومدى اهمية التكامل على مستوى تحقيق كل من التدقيق (الداخلي والخارجي) لأهدافهما، وعلى مستوى نجاح الشركة وتحقيقها لأهدافها.

اولا:- منهجية البحث

١: مشكلة البحث:- يتناول البحث المشكلات الاتية:

أ.تأثر الشركة بالتهديدات (الداخلية ، الخارجية) وتعرضها للاعسار والتعثر المالي وهو ما يؤدي الى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف ذات العلاقة ومن ثم فقدان الشركة قدرتها على الاستمرار، فضلا عن ضعف دور التدقيق الداخلي في إختبار قدرة الشركة على الاستمرار يؤدي الى إعداد بيانات مالية لا تمثل نتيجة النشاط والمركز المالي بصورة صحيحة وصادقة.

ب.إنّ اخفاء الادارة الافصاح عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار يؤدي الى تضليل مستخدمي البيانات المالية ويؤثر سلباً في عملية إتخاذ القرارات وهو ما يؤدي الى تعرض الادارة الى المساءلة القانونية، فضلا عن ضعف

علاقة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يؤثر على مستوى نجاح الشركة وتحقيق الشركة لاهدافها مما يؤدي الى فقدان قدرة الشركة على الاستمرار.

٢: اهمية البحث:- تتلخص أهمية البحث من أهمية فرض الاستمرارية واثره في اختيار الطرق والاجراءات المحاسبية المختلفة ومن أهمية التعرف على مسؤولية الادارة عن فرض الاستمرارية عند اعداد البيانات المالية فضلا عن أهمية بيان إجراءات الادارة من خلال وحداتها الادارية المختلفة في التحقق من مدى قدرة الشركة على الاستمرار وبالشكل الذي يؤدي الى حمايتها من اشكال المساءلة القانونية كافة، وتاتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الايجابي الذي يؤديه التكامل ما بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ، على مستوى ممارسي الوظيفتين (المدقق الداخلي والمدقق الخارجي) في مساعدتهما على انجاز اعمالهما على احسن وجه، وبالتالي تقديم نتائج اعمال التدقيق بجودة عالية، بما يخدم فئات عديدة في المجتمع .

٣: هدف البحث:- يهدف البحث الى

أ.بيان اثر فرض الاستمرارية في التطبيقات المحاسبية المختلفة لتقديم نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والمركز المالي.

ب.تحديد مسؤولية إدارة الشركة في الإلتزام بفرض الاستمرارية عند إعداد بياناتها المالية .

ج.توضيح طبيعة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وبيان أهميته وفائدته على عمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وكذلك على الشركة محل التدقيق .

د.إعداد برنامج تدقيق داخلي متضمنا مجموعة إجراءات تدقيقية للتحقق من استخدام الادارة لفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية .

٤: فرضية البحث :أ. إنّ قيام الادارة باختبار قدرة الشركة على الاستمرار يساهم في اختيار المعالجات المحاسبية التي تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ويساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ب. إنّ إلتزام ادارة الشركة بفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية ووفقا للمعايير الدولية والمحلية والانظمة والقوانين يؤدي الى إعطاء نظرة صحيحة وصادقة عن نتيجة النشاط والموقف المالي.

ج. إنّ الافصاح الكافي للادارة عن قدرة الشركة على الاستمرار يساهم في حماية الادارة من المساءلة تجاه اصحاب المصالح.

د. إنّ التكامل بين عمل المدقق الداخلي وعمل المدقق الخارجي يؤدي الى منع الازدواجية وتكرار العمل بين الطرفين وبالتالي تخفيض كل منهما لنطاق واجراءات تدقيقه، وتوافر الكثير من جهده ووقته.

٥: حدود البحث

تم تحديد البحث بحدود مكانية وزمانية، إذ تم تحديد عينة من الشركات الدارجة في سوق العراق للأوراق المالية متكونة من ثلاث شركات (شركتين صناعيتين وشركة زراعية) من اصل مجتمع العينة المتكون من٣٢ شركة وهي كالاتي:-

أ- قطاع الصناعة _____ ٢٥ شركـــة

ب- قطاع الزراعة _____ ٧ شركـــات

أ- الحدود المكانية:تناول البحث دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة والمتمثلة بـ(الشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية ، والشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات ، وشركة الصناعات الالكترونية) ، إذ تم اختيار هذه العينة لما تمتاز به من تنوع موقفها المالي والتشغيلي.

ب- الحدود الزمانية : تم إختيار السنوات(٢٠٠٩، ٢٠١٠) .

٦: أساليب جمع البيانات والمعلومات: إعتمد الباحثان في سعيهما لاثبات فرضيات البحث، فضلا عن اغناءه بالمادة العلمية في جانبيها النظري والعملي على الاتي:

الجانّب النظري:- اعتمد الباحثان في اثراء هذاالجانب على المصادر والكتب والنشرات الصادرة وكذلك الأطاريح والرسائل والبحوث العلمية والدراسات المنشورة وغير المنشورة التي تناولت موضوع البحث سواء أكانّت عراقية أم عربية أم أجنبية، علاوة على كل من المعايير الدولية والمحلية ذات الصلة، والقوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع البحث، فضلا عن الإستعانّة بشبكة المعلومات الدولية(الإنّترنت).

الجانّب العملي:- إعتمد الباحثان في هذاالجانب على دراسة تحليلية لتقارير البيانات المالية الصادرة لعدد من الشركات المساهمة المختلطة عينة البحث للسنوات المالية(٢٠٠٩، ٢٠١٠) وتقرير الادارة المرفق معها .

٧: منهج البحث :سيتم إعتماد المنهج الإستقرائي في تناول مشكلات البحث، وإثبات فرضياته في الجانب النظري لتحقيق اهداف البحث ، إذ تم الإطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث والمتمثلة بالمحاسبة والمعلومات المحاسبية وانواع القوائم المالية، وبمسؤولية الادارة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار والتنبؤ بالفشل، وحوكمة الشركات والتدقيق الداخلي وقدرة الشركة على الاستمرار، ذلك لتكوين الإطار النظري للبحث وتجميع البيانات المطلوبة وإختبارها من خلال إعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي لعدد من الشركات التي أُخذت عينة للبحث، والوصول الى النتائج والوقوف عندها وتحليلها.

ثانيا :- الاطار النظري للبحث :

١. تعريف المحاسبة:- يقدم المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين AICPA تعريفا للمحاسبة هي "" نشاط خدمي ، وظيفتها تقديم المعلومات الكمية – ذات الطبيعة المالية أساسا – عن وحدة اقتصادية معينة، والغرض منها ان تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة""(حلوة واخرون ، ٢٠٠٤ : ٢٣) .

٢. المعلومات المحاسبية:- تعد المعلومات المحاسبية ذات اهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين الداخليين والخارجيين في تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات كلا حسب استفادته من تلك المعلومات ، معنى ذلك أنَ المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية (آل غزاوي ، ٢٠١٠ :٣٧) .

٣. اهداف المحاسبة وأهمية المعلومات المحاسبية:- تهدف المحاسبة الى تقديم معلومات مفيدة في قرارات الإستثمار والائتمان وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وعن موارد الشركة والحقوق عليها والتغييرات التي تمت عليها لمستخدمي المعلومات ، وتتمثل اهمية المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) في الاستخدام الافضل لمصادر الطاقة ، كما هو موضح بالشكل رقم (١) ادناه

شكل (١)يبين الاستخدام الافضل لمصادر الطاقة

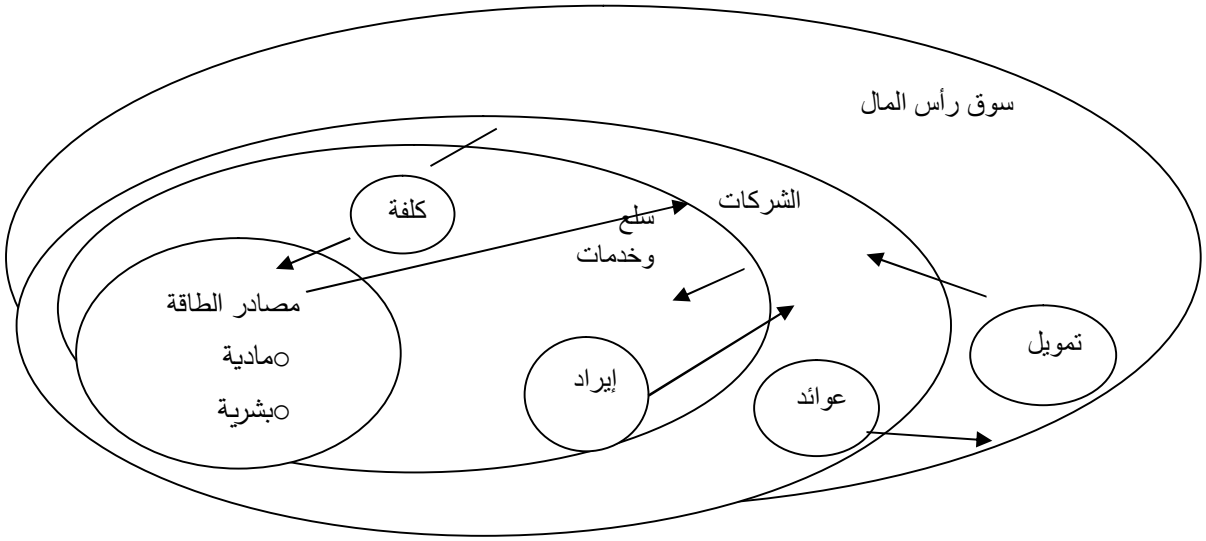

المصدر(حسين، ٢٠٠٧: ٥)

٤. جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

أ- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:- يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من اعداد التقارير المالية في تقويم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (عمار، وسامي، ٢٠١٠: ٩).

ب- العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:- تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيس الذي تسعي الشركات لتحقيقه ، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوافر مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها كالاتي : (القاضي،٢٠٠٠: ٣٠)

أ- المقومات المادية :وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية .

ب - المقومات البشرية :وتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ت - المقومات المالية :وتشمل الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه كافة.

ث - قاعدة بيانات :وتحتوي على مجموعة من الاجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق اهدافه.

٥- خصائص جودة المعلومات المحاسبية:- الملاءمة والمصداقية والدقة والتوقيت المناسب والفهم والاستيعاب والأهمية والافصاح الامثل للمعلومات فضلا عن ذلك الكفاية (ابو حمام، ٢٠٠٩: ٥٦).

٦- إهتمامات مستخدمي القوائم المالية:- لا تكون للمعلومات أي قيمة أو فائدة ما لم يكن هناك مستخدمون لتلك المعلومات، إذ تحقق المعلومات لمستخدميها فرصة الإلمام بما يحيط بهم من متغيرات، فقد ازدادت تلك الأهمية نتيجة ما يشهده العالم من اتساع في مجال الاعمال وانفتاح الأسواق وعليه فقد تم تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين (الركابي ، ٢٠٠٩: ٣٦).

أالمستخدمون الداخليون:- تتضمن هذه المجموعة كل الأطراف التي يتصل عملها بادارة أنشطة الوحدة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الاهداف الموضوعية ، فالمدير يحتاج إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وادارة الوحدة ، وتقويم أداء المرؤوسين، وينطبق ذلك على فئة المدراء بكل مستوياتهم (الدنيا، الوسطى، العليا). فقد تم تحديد ثلاثة إهتمامات رئيسة لدى الادارة تنصب في إستعمال المعلومات المحاسبية (العامري، ٢٠٠٥: ١٨) .

ب - المستخدمون الخارجيون:- يوجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية وتقسم إلى نوعين: فئات لها مصالح مالية مباشرة بالوحدة، وفئات لها مصالح غير مباشرة.

٧- تحديد طبيعة القوائم المالية التي يجب الافصاح عنها:- تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها وفقا لما نص عليه[المعيار المحاسبي الدولي الأول (المعدل ١٩٩٧) عرض البيانات المالية] في القوائم المالية الأساسية التي هي (مطر، والسويطي ، ٢٠٠٨ : ٣٣٩ – ٣٥٦)

((الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة الارباح المحتجزة ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغييرات في حقوق الملكية ، الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزء من هذه القوائم لاهمية المعلومات المعروضة فيها)) .

٨- التقارير المالية :- تشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغييرات في حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة. ولكن بعض المعلومات المالية قد يكون من الافضل تقديمها عن طريق التقارير المالية وليس القوائم المالية، إما لأنها تطلب من طرف جهات رسمية أو حكومية أو لأن ادارة الشركة ترغب في الافصاح عنها اختياريا ، فالتقارير المالية تمثل مفهوم اشمل من القوائم المالية ، إذ تشمل فضلا عن القوائم المالية كل من الأشكال الأخرى للاتصالات، والمتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية مثل التقارير السنوية للشركة، التوقعات، التقارير المالية المودعة لدى بورصة الاوراق المالية، والاخبار الجديدة... ويمكن تقسيم التقارير بشكل عام حسب الجهة المستفيدة منها إلى نوعين (حلوة ، ٢٠٠٥: ٢٩٧)

أ. تقارير داخلية : معدة للاستخدام الداخلي توفر معلومات داخلية تفصيلية تخدم الجهات الادارية العليا بالشركة، مثل قوائم

التكاليف التاريخية والمعيارية وبيان الانحرافات وتحليلها، والموازنات التخطيطية لمختلف الانشطة، تقارير دورية عن الانتاج والمبيعات والمصروفات.

ب. تقارير خارجية : معدة للاستخدام الخارجي كقائمة الدخل والمركز المالي وقائمة مصادر واستخدامات الموارد .

٩- التكامل والترابط بين القوائم المالية :- لقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أربعة قوائم مالية أساسية وهي قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تغييرات حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، وهذه القوائم مترابطة ومتكاملة ويلاحظ أن القوائم الثلاث الاولى تعد على أساس الاستحقاق ، أما القائمة الرابعة فتعد على الأساس النقدي (حلوة، ٢٠٠٣: ٢٢٧- ٢٣٠) ، وتمتاز القوائم المالية الأربعة بميزتين مهمتين وهما كالاتي :-

أ- ترابط القوائم المالية:- إن القوائم المالية الأربعة مترابطة بمعنى أنها تخضع لنفس عملية القياس، فإذا تم قياس بند من بنود احدى هذه القوائم سينعكس هذا على باقي القوائم مثل قياس اندثار موجود ثابت أو قياس المخزون السلعي فان هناك اكثر من قائمة ستتاثر بهذا القياس، وهذا الترابط ناتج عن تطبيق القيد المزدوج على عمليات الوحدة المحاسبية كافة إذ تنعكس تاثيراته على جميع القوائم المالية.

ب- تكامل القوائم المالية:-تكامل القوائم المالية يعني إنها تعكس معلومات مختلفة لنفس الاحداث الاقتصادية في الوحدة المحاسبية وهي بهذا تعطي صورة واضحة لهذه الاحداث إذا اجتمعت هذه القوائم، ولايمكن لإحدى القوائم منفردة أن تعكس هذه الصورة وتلبي احتياجات المستخدمين للتقارير المالية فعلى سبيل المثال مؤشرات التحليل المالي تستخرج من أكثر من قائمة.

١٠- طبيعة ومفهوم استمرارية الشركة:- فرض الاستمرارية يعني" أنَّ الشركة تنشأ لتستمر من فترة إلى أخرى مع القدرة على مقابلة التزاماتها عندما يحل أجل السداد دون الحاجة إلى تخلص جوهري من موجودها، أو تغيير هيكل ديونها، أو الإضطرار إلى تخفيض حجم عملياتها "(الحناوي، ١٩٨٥م :١٤٠).

١١- مؤشرات الشك باستمرارية الشركة:-حدَّد الاتحاد الدولي للتدقيق (IFAC) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية الشركة، وقام بتصنيفها إلى

أ-مؤشرات مالية ، وتتمثل بما يلي :-

١)زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة ، قرب إستحقاق قروض ذات أجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد (عبد الرحمن، ١٩٩٥ : ١٥٩).

٢)ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي(الشيخ، ٢٠٠٨ : ٧٨).

٣)خسائر تشغيلية متكررة ، تأخر توزيعات الأرباح المعلن عنها، أو التوقف عن توزيعها ، عدم القدرة على تسديد إستحقاقات الدائنين في موعدها ، إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقداً ، عدم القدرة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد، أو استثمار اخر ضروري (مطر،٢٠٠١: ٧).

ب- مؤشرات تشغيليَّة ، وتتمثَّل بـ (فقد مديرين مهمين دون إيجاد من يحل محلهم ، فقدان سوق رئيس، أو إمتياز، أو مورد رئيس، صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة، أو نقص في المستلزمات الهامة) ومؤشرات أخرى(عدم الإلتزام بمتطلبات رأس المال، أو المتطلبات القانونية الاخرى، فضلا عن قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها، تغيير في السياسات، والقوانين الحكومية) (خرابشة، والسعايدة، ٢٠٠٠ : ٢٥٩).

جـ- مؤشرات أخرى ، وتتمثَّل بـ (عدم الإلتزام بمتطلبات رأس المال، أو المتطلبات القانونية الاخرى ، فضلا عن قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها ، تغيير في السياسات، والقوانين الحكومية) ((المومني ، وشويات،٢٠٠٨ :١٤٩).

١٢- الإفصاح وفرض الاستمرارية ومسؤولية الإدارة في المعايير المحاسبية والرقابية:- إن لفظ الإفصاح في المجال المحاسبي يشير للعملية او المنهجية التي تعني توافر المعلومات التي تفيد في صنع القرارات المناسبة في التوقيت المناسب أو يستخدم هذا اللفظ ليصف تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة محل التدقيق والمتوقع ان تؤثر على قرارات المستخدم (لطفي، ٢٠٠٤: ٢٧٢) ، يجب أن تتضمن التقارير المالية بأن إدارة المشروع هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، وبالتالي يجب عليها التأكد من مدى ملائمة فرض الاستمرارية لإعداد تلك القوائم، وإذا لم يكن ما يبرر هذا الفرض فقد لا يستطيع المشروع تحقيق الموجودات بالقيم المسجلة بدفاتره، كما يحدث تغيير في قيم وتواريخ إستحقاق الإلتزامات، وبالتالي فإنه تنشأ الحاجة إلى تعديل قيم وتبويب كل من الموجودات والإلتزامات في القوائم المالية للمشروع. إنَّ فرض الاستمرارية في الأعمال هو أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية، كما يعني أن القيمة الدفترية للموجودات المتداولة سيتم تحصيلها، وأن الإلتزامات المتداولة سيتم سدادها خلال القيام بمزاولة الأعمال الإعتيادية. (Clark, and Newnan, M.S., 1986 : 22 – 24 ، كما أن معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل لسنة ٢٠٠٥(عرض البيانات المالية) قد أورد ضمن الفقرة ٢٣ منة الأتي (عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقويم لقدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة. ويجب إعداد البيانات المالية على أساس إنَّ المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة أما لتصفية المشروع أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى إن تفعل ذلك ، عندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقويمهما بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث او ظروف قد تُلقي شكاً كبيراً في قدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة فأنه يجب الإفصاح عن هذه الحالات من عدم التاكد وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية على أساس إنَّ المؤسسة مستمرة فأنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة معا وعلى الأساس الذي تم بموجبة إعداد البيانات المالية، وسبب عدم إعتبار المشروع مؤسسة مستمرة) ، اما معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) لسنة ٢٠٠٣ والخاص بفرض الاستمرارية، والذي يهدف إلى توافر إرشادات حول مسؤولية مراقب الحسابات عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملاءمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية، وحدد المعيار مجموعة من المؤشرات التي تساعد مراقب الحسابات في إكتشاف حالات الشك

باستمرارية العميل صنفت إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات أخرى. ووجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائماً أن فرض الاستمرارية موضع تساؤل. وحدد المعيار مجموعة من الإجراءات يجب على مراقب الحسابات القيام بها عندما تثار الشكوك حول استمرارية العملاء، وكذلك الصيغ التي يضمنها في تقريره في ضوء النتائج التي تمَّ التوصل اليها، كما أن وجود مراقب الحسابات لدى الشركة لا يعد ضمانا لاستمرارية العملاء، وإنما يساعد على ترسيخ مصداقية البيانات المالية International Standard on Auditing (ISA) No. 570, 2003)).

١٣- مفهوم الفشل المالي:- يعني الفشل المالي عدم قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المالية مما يؤدي إلى إعلان أو تأكيد الإفلاس القانوني لها أو خضوعها لإعادة تنظيم بإشراف مسجل الشركات إذ أن دائرة مسجل الشركات تتابع أعمال الشركات دوريا من خلال حساباتها وتقاريرها ومحاضر إجتماعاتها فإن تكررت خسائر الشركة يقوم مسجل الشركات بتوجيه إنذار للشركة بتصويب وضعها المالي بإطفاء الخسائر أو زيادة رأس المال.

١٤- دور حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي في قدرة الشركةعلى الإستمرار:-حوكمة الشركات "مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى الطويل لصالح المساهمين (آل خليفة ، ٢٠٠٧: ٩٧)، وهي "النظام الذي تتم بوساطته توجيه ورقابة الشركة " (Cadbury, 2001: 102)، ويتفق مع وجهة النظر هذه لجنة Cordon في تقريرها الصادر عام ١٩٩٨ في بلجيكا بأنها "مجموعة من القواعد القابلة للتطبيق في مجال توجيه ورقابة الشركة" (Cordon , 1998: 42).

١٥- التدقيق الداخلي :- وهو التدقيق الذي يتم بوساطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية ويهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية فعالة وتقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة . ويمثل احد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة . تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ، إذ أنها تعزز هذه العملية ، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، إذ يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي . وفي هذا السياق فإن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة ، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير ((Archambeault, , 2002: 8 وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة ، فقد أكدت لجنة كادبيري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير (Cadbury Committee,1992:30) .

١٦- دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة تشير التطورات الحديثة إلى أن المدقق الداخلي يساهم بدور كبير في حوكمة الشركة سواء مراقبة تحقيق الأهداف التي تضعها الشركة أوفي تقييم الخطط والأساليب التي تتبناها

لتحقيق هذه الأهداف،(Herman son and Rotenberg ,2003 ,P3)، وقد أشارت الكثير من الدراسات على مستوى العالم إلى أهمية التدقيق الداخلي في عمليةالحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية(خليل، ٢٠٠٥ : ٧٢٣).إنَّ للتدقيق الداخلي والذي يتم ممارسة أنشطته ومهامه من قِبل المدققين الداخليين من داخل الشركة دور فاعل في دعم حوكمة الشركات والإسهام في نجاحها وإستمراريتها ،وإنَّ للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الحفاظ على ديمومة الشركة وإستمراريتها من خلال نظام رقابة داخلية مُحكم فضلاً عن الإلتزام بالتشريعات والقوانين من قبل كافة منتسبي الشركة وبمختلف مستوياتهم ، والإستعانة بالإستشارات والكفاءة التشغيلية ومنع التحايُل ، وتقييم وإدارة المخاطر التي قد تواجه الشركة والعمل على مواجهتها وتقليل تأثيراتها وتفاديها، كلُّ ذلك يقع ضمن مسؤولية الإدارة في التحقق من إستمرارية الشركة .لذا إرتأى الباحثان القاء الضوء على الأنشطة والمهام التي يقوم بها التدقيق الداخلي والذي من شأنه يدعم حوكمة الشركة وإستمراريتها وكما يوضحه الشكل رقم(٢) أدناه الذي يوضح الأنشطة والمهام التي يقوم بها التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة.

شكل (٢)الأنشطة والمهام التي يقوم بها التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة

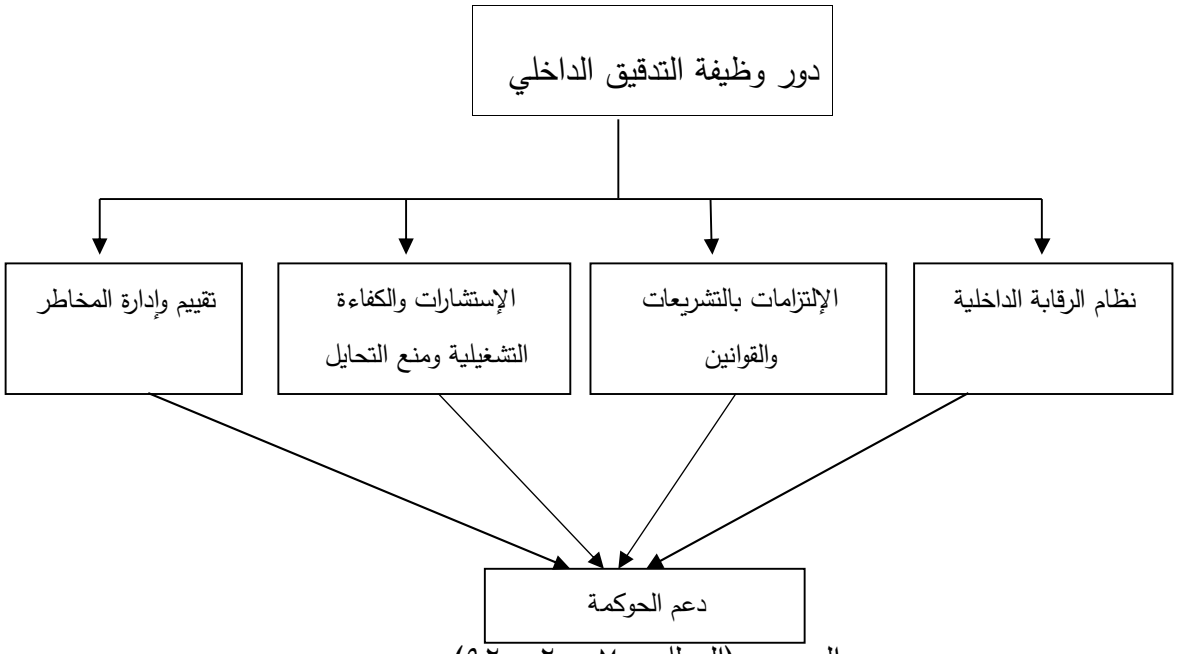

المصدر (المدلل ، ٢٠٠٧ : ٩٢)

١٧- نبذة مختصرة عن أهم المؤشرات والنسب المستخدمة في تحليل البيانات المالية :- فيما يأتي أهم النسب التي أُستخدمت في تحليل البيانات المالية للشركات عينة البحث (لطفي، ٢٠٠٧: ٣٢٠ -٣٢١).

أ-نسب تحليل الربحية: Profitability Analysis Ratio (Earning Power) : القدرة على تحقيق الارباح الهدف الرئيس من الشركات ، فضلا عن ذلك إهتمامها بتحقيق أهداف أخرى إجتماعية وإقتصادية وبالتالي فإن هدف المستثمر الرشيد إستمرارية تحقيق أكبر معدلات للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية لعديد من العمليات

والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط ، وتوجد عدة نسب للربحية ولهذه النسب أهمية متميزة بسبب أنَّ تعظيم الربح كان ولايزال هدفا متحكما لكثير من الشركات بجانب أهداف أُخرى وهي كالآتي :

١)نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ إجمالي حقوق الملكية

توضح هذه النسبة كفاءة الإدارة في إستغلال أموال أصحاب الشركة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال ، وبعبارة أُخرى يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية مقياساً لربحية كل من قرارات الإستثمار والتمويل .

٢) نسبة العائد على الإستثمار = صافي الربح ÷ رأس المال

تركز هذه النسبة على قدرة الشركة على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها من حقوق المساهمين أو مصادر خارجية ، فأنه يعتبر مقياساً لمدى نجاح إدارة الشركة في إستخدام الأموال المتاحة .

٣) نسبة مجمل الربح الى المبيعات = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

وهي من أهم مؤشرات مدى كفاءة إدارة الشركة في إستخدام مواردها،وتفيد تلك النسبة في تحليل الإتجاه الداخلي للأداء وأيضاً في عمل المقارنات الخارجية.

ب- نسب تحليل السيولةLiquidity Analysis Ratio : تشير السيولة عموماً الى قدرة المنشأة على مقابلة إلتزاماتها الجارية (Current Liabilities) عندما يحين ميعاد إستحقاقها ، بمعنى ان الموجودات التي تُكَون رأس المال تتحول الى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الإلتزامات قصيرة الاجل ، وقد تكون الشركة رابحة إلا إنها لا تمتلك السيولة الكافية لمواجهة إلتزاماتها المالية قصيرة الأجل ، اذ تهتم لهذه النسب عادة فئة المقرضين والدائنين وهي:

١) نسبة التداول Current Ratio (عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة)

نسبة التداول = الموجودات المتداولة ÷ االمطلوبات المتداولة

وتعتبر نسبة التداول ١:٢ نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح، فإن الشركة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وقد يشير إلى أن الشركة ليست في وضع مالي جيد، إلا أنه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية، فهناك عدة طرق للحصول على التمويل.

٢) نسبة النقدية Cash Ratio: تقيس قدرة المنشاة على سدادالتزاماتها قصيرة الاجل باستخدام النقدية المتاحة في الخزينة والمصارف بتاريخ الميزانية دون الاضطرار لتحمل عبء التضحية بجزء من الموجودات المتداولة دون مبرر عقلاني. وتبين هذه النسبة عدد مرات قابلية التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية إلتزامات الشركة المتداولة، وهي مؤشر على قدرة الشركة على تسديد الفواتير والإلتزامات قصيرة الأجل، من واقع السيولة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

نسبة النقدية = الموجودات النقدية ÷ المطلوبات قصيرة الاجل

٣) نسبة المخزون إلى رأس المال العامل Inventory To Net Working Capital Ratio : تقيس نسبة الخسارة المحتملة التي يمكن ان تتعرض لها المنشاة نتيجة الإنخفاض في المخزون ،وان إنخفاض النسبة دلالة في صالح المنشاة .

نسبة المخزون الى رأس المال العامل = المخزون ÷(الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة)

جـ- نسب تحليل النشاطActivity Analysis Ratio : تهتم نسب النشاط بقياس مدى فعالية المنشاة في إستخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها ، وتَفرِض تلك النسب وجوب توازن مناسب بين مبيعات المنشاة وموجوداتها كالمخزون والمدينين والموجودات الثابتة .

١) معدل دوران صافي الموجودات الثابتة Fixed Assets Turnover

يقيس عدد مرات استخدام الموجودات الثابتة، اذ يتم قياس معدل إستثمار أموال المنشاة في الموجودات الثابتة

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات ÷ الموجودات الثابتة (بالصافي)

ويتجه المحللون الماليون لإحتساب معدل دوران الموجودات الثابتة (Fixed Assets Turnover)، للتعبير عن مدى كفاءة الشركة في استخدام موجوداتها الثابتة لتوليد المبيعات أو الإيرادات .

٢) معدل دوران المخزون Inventory Turnover : يقيس عدد المرات التي يتحول فيها المخزون الى مبيعات ، ويشير إنخفاض معدل الدوران، إلى إنخفاض نسبة المبيعات وبالتالي تراكم المخزون السلعي، إذ إنّ وجود فائض في المخزون يمثل إستثماراً بعائد صفر.

معدل دوران المخزون = المبيعات ÷ المخزون

٣) معدل دوران رأس المال العامل Net Working Capital Turnover

معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات ÷ رأس المال العامل

وتستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة استخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات، إذ يتم تحديد عدد مرات استخداماته خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي، وتحويلها إلى مبيعات. وكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف صافي المبيعات بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل هذه المبيعات .

٤) معدل دوران إجمالي الموجودات Total Assets Turnover (يقيس مدى النقص او الزيادة في إستغلال إجمالي الموجودات ، اذ يدل إنخفاضه الى عدم إستخدام المنشاة وإنتفاعها بإجمالي الموجودات العائدة لها)

معدل دوران إجمالي الموجودات = صافي المبيعات ÷ إجمالي الموجودات (الموجودات المتداولة + الموجودات الثابتة)

ويشرح معدل دوران الموجودات مدى كفاءة الشركة في إستخدام موجوداتها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، إذ تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الموجودات. وهو يشير أيضاً إلى

إستراتيجية التسعير: هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة، بينما يرتفع معدل دوران الموجودات مع هوامش الربح المنخفضة.

د – نسب هيكلة رأس المال (أو نسب الرفع المالي) : وتستخدم هذه النسب لتقيم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها طويلة الأجل إذ أنّها تهم كل المالكين والمقرضين للمنشأة على المدى الطويل ومنها

١) نسبة الموجودات الثابتة إلى حقوق الملكية Fixed Assets T0 Shareholders Equity تشير الى المدى الذي يمكن للمنشاة إستثمار أموال المالكين في شكل موجودات ثابتة ذو معدل دوران منخفض ولتحديد نوع التمويل الذي تستخدمهُ مستقبلاً.

٢) نسبة المطلوبات المتداولة الى حقوق الملكية Current Liabilities To Shareholders Equity تشير الى العلاقة بين الأموال التي يقدمها مالكي المنشاة بالمقارنة مع الأموال المتدفقةعن طريق المطلوبات المتداولة .

٣) نسبة إجمالي الديون الى إجمالي الموجودات Debt To Total Assets

تبين مدى مساهمة المقرضين في تمويل إستثمارات المنشاة

هـ – تحليل التنبؤ بالفشل المالي للشركة ، وهذا يتم بنماذج متنوعة اهمها:

١) انموذج ألتمان ALTMAN AND MEGOUGH : يؤسس هذا الانموذج على خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزناً ترجيحياً يختلف عن الآخر للتنبئ بحدوث الإفلاس في المشاريع الإقتصادية . ناتج هذا الانموذج هو رقم معين يُعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستتعرض لمخاطر الإفلاس ، أُطلِقَ عليه الحرف (Z) ويأخذ هذا الانموذج معادلة الإرتباط التي يكون فيها (Z) متغير تابع والمؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي ويُصاغ الانموذج بالمعادلة

$$Z=0.012X1 + 0.14X2 + 0.033X3 + 0.006X4 +0.010X5$$

جدول (١)انموذج ألتمان

المتغير	النسبة	الوزن النسبي
X1	رأس المال ÷ إجمالي الموجودات	٠،٠١٢
X2	الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الموجودات	٠،١٤
X3	الارباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الموجودات	٠،٠٣٣
X4	حقوق الملكية ÷ إجمالي الموجودات	٠،٠٠٦
X5	المبيعات ÷ إجمالي الموجودات	٠،٠١٠

والقيمة الفاصلة لهذا الانموذج هي (٢،٦٧٥) ،وبموجب هذا الانموذج تصنف المشاريع الإقتصادية إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الإستمرار، وهذه الفئات هي:

الفئة الأولى: تنتمي إلى هذه الفئة المشاريع الناجحة وذلك إذا كانت (Z= 2.99 أو أكثر).

الفئة الثانية: هي الفئة التي تنتمي إليها المشاريع الفاشلة والتي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة (Z) فيها أقل من ١,٨١.

الفئة الثالثة: هي الفئة من المشاريع التي يصعب التنبئ بوضعها وبالتالي تحتاج إلى تقييم شامل وذلك إذا كانت قيمة (Z) بين ١,٨١ و ٢,٩٩والجدول رقم(٢) أدناه يبين تصنيف المشاريع الإقتصادية.

جدول (٢)يبين تصنيف المشاريع الإقتصادية

الفئة	وضع المشروع	القيمة بالمقارنة مع قيمة النجاح٢،٦٧٥
الأولى	ناجح	إذا كانت قيمة (Z) أكثر من ٢,٩٩
الثانية	فاشل	إذا كانت قيمة (Z) أقل من ١,٨١
الثالثة	صعب	إذا كانت قيمة (Z) بين ١,٨١ وأقل من ٢,٩٩

٢-) انموذج Kida : وهو من أبرز النماذج التي تستخدم للتنبئ بالفشل المالي للمنشات ، ويقوم أساساً على خمسة نسب مالية رئيسة ، ويشير هذا الانموذج الى وجود إحتمالات مرتفعة للفشل عندما تكون قيمة (Z) سالبة ، ولقد أثبت الانموذج قدرة تنبؤية بحوادث الإفلاس تبلغ (٩٠%) قبل سنة من حدوث واقعة الأفلاس ، كما موضح بالجدول رقم(٣) أدناه

جدول (٣)انموذج كيدا

المتغير	النسبة	نوعها	الوزن النسبي
X1	صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات	نسبة الربحية	١،٠٤٢
X2	حقوق المساهمين ÷ إجمالي الإلتزامات	نسبة الرفع	٠،٤٢
X3	الموجودات المتداولة ÷ الإلتزامات المتداولة	نسبة السيولة	٠،٠٤٦١
X4	المبيعات ÷ إجمالي الموجودات	نسبة النشاط	٠،٤٦٣
X5	النقدية ÷ إجمالي الموجودات	توازن الموجودات	٠،٢٧١

و – التحليل المالي الافقي Horizontal Financial Analysis: يقصد بالتحليل الافقي مقارنة الارقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية (اثنتين او اكثر)، اي ان المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار عامين متتاليين او اكثر، وتعتبر القوائم المالية المقارنة من ابسط اشكال التحليل المقارن، ويتم الاهتمام بالتحليل الافقي(تحليل الاتجاهات) لما يوفره من الحركية والديناميكية التي يسعى اليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة ادق عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها امستقبلية، لذا فان نسبة التغير يتم احتسابها على النحو الاتي :

نسبة التغير = (القيمة الاكثر حداثة – قيمة سنة الاساس)/ قيمة سنة الاساس

ثالثا :-الجانب التطبيقي: تناول البحث دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة والمتمثلة بـ (الشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية ، والشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات ، وشركة الصناعات الالكترونية) للسنتين(٢٠٠٩، ٢٠١٠)، إذ تم اختيار هذه العينة لما تمتاز به من تنوع موقفها المالي والتشغيلي، ولغرض إختبار فرضيات البحث تم اختيار عدد من الشركات المساهمة المختلطة وذات نشاط

متنوع والمتمثلة بشركتين صناعيتين وشركة زراعية، وقدتم اجراء دراسة تحليلية لبياناتها باستخدام النسب والمؤشرات المالية ، وسوف يرمز للشركات عينة البحث بالرموز (X 1 , X2 , X3)، إذ يمثل الرمز X1 شركة مستمرة ، ويمثل الرمز X2 شركة متعثرة ، في حين يمثل الرمز X3 شركة خاسرة .

أ-نتائج التحليل المالي للشركات عند البحث:

اولا- نتائج التحليل المالي للشركة X1 (شركة مستمرة) : ادناه جدول يبين عناصر التحليل المالي

جدول (٤) عناصر التحليل المالي للشركةX1 /ألف دينار

المؤشر	٢٠٠٩	٢٠١٠
الموجودات الثابتة	٢٠٤٧٨٤٨	٢٢٠٠٥٢٠
الموجودات المتداولة	٥٩١٦٨٧٥	٦٣٤٦٢٠٥
المخزون	٩٢٠٩١	٩٢٠٩١
إجمالي الموجودات	٧٩٦٤٧٢٣	٨٥٤٦٧٢٥
مصادر التمويل قصيرة الاجل	٢٣٢١١٧٠	٢٦١٧٣٧٦
ايراد النشاط الجاري	١٢٦٨٧٨	٤٥٨٦٦٦
صافي الموجودات الثابتة	٨٦٦٢٢٢	٧٩٣٠٤١
النقدية	٢١٣٥٧١	٦٤٠٨٨٧
رأس المال	٣٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠
الاحتياطيات	٣٧١٤٦٩١	١٩٩٣٧٣٢
العجز المتراكم	١٢٥٩٢٠٣	٠
مجمل الربح(العجز)	-٢٦١٥٣٨	٣١٧٣٦
صافي الربح(العجز)	-١٩٤٣٢٠	٣٩٩٧٥
حقوق الملكية	٥٤٥٥٤٨٨	٥٧٤٣٧٣٢
رأس المال العامل	٣٥٩٥٧٠٥	٣٧٢٨٨٢٩

١)نسب الربحية:-أشرت ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٠ عما هو لسنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ ، (-٠،٠٣٦)(٠،٠٠٧) على التوالي ، وأشرت تزايد في نسبة العائد على الإستثمار لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنتين أعلاه (-٠،٠٢٤٤)(٠،٠٠٤٧) على التوالي ، كما أشرت ارتفاع نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنتين المذكورتين(-٠،٠٦١٣)(٠،٠٦٩٢)على التوالي دلالة على قدرة الشركة على الإستمرار من خلال تغطية خسائرها التشغيلية لسنة ٢٠٠٩ والبالغة(١٩٤٣٢٠)ألف دينار(مائة وأربع وتسعون مليون وثلاثمائة ومائتان وعشرون ألف دينار) وتحقيق صافي أرباح لسنة ٢٠١٠ بمبلغ(٣٩,٩٧٥)الف دينار(تسع وثلاثون مليون وتسعمائة وخمس وسبعون ألف دينار).

٢)نسب السيولة:-تشير الى انخفاض طفيف في نسبة التداول التي تستخدم كمؤشر لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بمطلوباتها القصيرة الأجل إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠، (٢,٥٤٩١)(٢,٤٢٤٦)على التوالي إلا إنها لاتؤشر إنخفاض قابلية الشركة على السداد للمطلوبات المتداولة، في حين يلاحظ إرتفاع نسبة النقدية في سنة ٢٠١٠ إذ بلغت للسنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٠ ، (٠,٠٩٢٠) (٠,٢٤٤٩) على التوالي وهذا مؤشر جيد لقابلية الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة ،اما نسبة المخزون الى رأس المال العامل يُلاحظ إنخفاض طفيف في سنة ٢٠١٠ اذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠(٠,٠٢٥٦)(٠,٠٢٤٧) على التوالي وان إنخفاض النسبة دلالة في صالح المنشاة .

٣)نسبة النشاط:-والتي تستخدم كمؤشر لتقييم كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات ، يُلاحظ إرتفاع نسبة معدل دوران الموجودات الثابتة لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩، إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠(٠،١٤٦٥) (٠,٥٧٨٤) على التوالي ، دلالة للتعبير عن مدى كفاءة الشركة في إستخدام موجوداتها الثابتة لتوليد المبيعات، وبلغت نسبة معدل دوران المخزون للسنتين المذكورتين (١،٣٧٧٧)(٤,٩٨٠٦) على التوالي، ويشير إرتفاع معدل دوران المخزون إلى إرتفاع نسبة المبيعات. وبلغت نسبة معدل دوران رأس المال العامل للسنتين ٢٠٠٩، ، ٢٠١٠، (٠،٠٣٥٣) (٠,١٢٣٠)على التوالي ، وتعود الزيادة في رأس المال العامل لسنة٢٠١٠ إلى الزيادة في إيراد النشاط الجاري(المبيعات) بنسبة(٩٣,٩٠%) ، ويُلاحظ إرتفاع نسبة معدل دوران إجمالي الموجودات لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنتين المذكورتين (٠،٠١٥٩) (٠,٠٥٣٧) على التوالي ،إذ يرتفع معدل دوران إجمالي الموجودات مع هوامش الربح المنخفضة.

مؤشرات نسب النشاط أعلاه تعكس قدرة الإدارة في إستغلال موجوداتها.

٤) نسب هيكلة رأس المال:- وجود تحسن في تلك النسب بسبب الزيادة الحاصلة في رأس مال الشركة ، إذ بلغت الزيادة في رأس المال (٧٥٠٠٠٠) دينار(سبعمائة وخمسون مليون دينار) لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه في سنة ٢٠٠٩ .

والخلاصة تبين إن الشركة كانت كفوءة بشكل جيد في إستغلال موجوداتها وتمكنها من تخفيض مصروفاتها وزيادة إيراداتها،الأمر الذي أدى إلى تغطية خسائرها لسنة ٢٠٠٩ وتحقيق ربح في سنة ٢٠١٠ ويتضح ذلك جلياً في مؤشر ألتمان إذ ارتفع المؤشر من(٠,٠٠٨) والى (٠,٠١) ، اما بالنسبة لمؤشر Kida كانت قيمة مؤشر الإفلاس (Z) موجبة وفي إرتفاع للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠، وهي كالآتي(١,٣٢١١)(٢,٠٨٩٥) على التوالي . وتعتبر من الشركات المستمرة بالرغم من صعوبة وضعها بموجب هذه النتائج . ونتيجة لما ورد أعلاه من تحليل بيانات الشركة يتضح أنَّ الشركة مستمرة رغم أنها لم تكن كفوءة بشكل جيد في إستغلال موجوداتها إذ لم تقم الشركة بتحقيق أهدافها المحددة بعقد التأسيس والمتمثلة بمساهمتها في دعم القطاع الذي تنتمي اليه وتطوير التسويق والانتاج وتوفر المنتجات على اختلاف اصنافها ، اذ كان نشاط الشركة مقتصرا على هدف ليس اساسيا وهو تأجير المشاريع التابعة لها الى القطاع الخاص بعد توقف معظم مشاريعها ، وحققت زيادة

للإيرادات الجارية لسنة ٢٠١٠ عن سنة ٢٠٠٩ نتيجة قيام الشركة بإيجار مشاريعها المتوقفة عن العمل منذ عام /٢٠٠٣ ، ولجوء الشركة الى الإستثمار بسبب تعرض موجوداتها ومواقعها الى تدمير ونهب بعد أحداث عام/٢٠٠٣ والتي أفقدها الجزء الأكبر من موجوداتها الذي أدى الى صعوبة في ممارسة نشاطها الإنتاجي والمتمثل بمساهمتها مع القطاع المعني.

ثانيا– نتائج التحليل المالي للشركة X2(شركة متعثرة) : ادناه جدول يبين عناصر التحليل المالي

جدول (٥)عناصر التحليل المالي للشركة X2/الف دينار

المؤشر	٢٠٠٩	٢٠١٠
الموجودات الثابتة	٢٤٤٢٤١٤	٢٥٩١٩٤٨
الموجودات المتداولة	٨٢٠٥٨١١	٦٠٧٢٠٥٦
المخزون	٤١٦٥٤٤١	٤٢٠٨٦٥٤
إجمالي الموجودات	١٠٦٤٨٢٢٥	٨٦٦٤٠٠٤
مصادر التمويل قصيرة الاجل	٣٤٤٧٨٧٦	٣٠٦٣٧٣٨
ايراد النشاط الجاري	٤٢٢٦٧٢١	٣٩٣٦٣٥٥
صافي الموجودات الثابتة	١٠٨٩٥٥٠	٩٦٣٦٩٣
النقدية	١٩٤٧٠١٧	٦٦٠٥٣٩
رأس المال	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
الاحتياطات	٣٢٢٢٢٦١	٣١٨٦٩٨٠
الفائض المتراكم	٠	٠
العجز المتراكم	-١٠٢١٩١٢	-٢٥٨٦٧١٤
مجمل الربح١(العجز)	١٥٢٠٤٦	-١٧٧٢٢٣٣
صافي الربح٢(العجز)	١٨٨٨٨٦	-١٦٠٣٦٩٩
حقوق الملكية	٧٢٠٠٣٤٩	٥٦٠٠٢٦٦
رأس المال العامل	٤٧٥٧٩٣٥	٣٠١٣٣١٨

١)نسب الربحية:– أشرت تناقص نسبة العائد على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ (٠،٠٢٦)(-٠،٢٨٦) على التوالي ، وأشرت تناقص نسبة العائد على الإستثمار لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، إذ بلغت للسنتين المذكورتين أعلاه (٠،٠١٧٧)(-٠،١٨٥) على التوالي وتناقص نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات لسنة٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠(٠،٠٣٦)(-٠،٤٥) على التوالي ، ممايدل الى تزايد في خسائر الشركة التشغيلية إذ بلغت (١٦٠٣٦٩٩)ألف دينار(مليار وستمائة وثلاثة مليون وستمائة وتسع وتسعون ألف دينار) بالرغم من تحقيق ربح لسنة ٢٠٠٩ قدره (١٨٨٨٨٦)ألف دينار(مائة وثماني وثمانون مليون وثمانمئة وست وثمانون ألف دينار) وتمثل عجز العمليات الجارية وذلك بسبب زيادة كلفة الإنتاج ، مما يؤشر الى إعتبار الشركة متعثرة.

٢)نسب السيولة:-تشير الى تناقص في نسب التداول التي تستخدم كمؤشر لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل إذ بلغت للسنوات ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ (٢,٣٨) ، (١,٩٨٢ (على التوالي بما يؤشر إنخفاض قابلية الشركة على السداد للمطلوبات المتداولة. في حين يُلاحظ إنخفاض في نسبة النقدية للسنة ٢٠١٠عماهو عليه في سنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنوات٢٠١٠،٢٠٠٩، (٠,٥٦٤٧)(٠,٢١٥٦)على التوالي وهذا مؤشر سلبي لقابلية الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة . اما نسبة المخزون الى رأس المال العامل يُلاحظ ارتفاعها في سنة ٢٠١٠ عما هو عليه في سنة ٢٠٠٩ وذلك لإنخفاض رأس المال العامل لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩اذ بلغت للسنتين٢٠٠٩ ،٢٠١٠، (٠,٨٧٥٥) (١,٣٩٦٧)على التوالي مما يؤثر سلباً على قابلية الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة ومؤشر لتعثرها المالي.

٣)نسبة النشاط:-تذبذب نسب النشاط والتي تستخدم كمؤشر لتقييم كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات في سنة ٢٠١٠ عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٩، يُلاحظ إرتفاع نسبة معدل دوران الموجودات الثابتة لسنة ٢٠١٠ عماهو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ (٣،٨٧٩٣) (٤,٠٨٤٧)على التوالي، وذلك لإنخفاض صافي قيمة الموجودات الثابتة لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، وإنخفاض نسبة معدل دوران المخزون لسنة ٢٠١٠ عماهو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، إذ بلغت للسنتين المذكورتين (١،٠١٤٧) (٠،٩٣٥٣)على التوالي ، ويشير إنخفاض معدل دوران المخزون الى إنخفاض قيمة المبيعات وإرتفاع قيمة المخزون ، في حين يُلاحظ زيادة نسبة معدل دوران رأس المال العامل لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنتين المذكورتين أعلاه (٠،٠٨٨٨٤)(١،٣٠٨٤) على التوالي وذلك للإنخفاض الحاصل في رأس المال العامل لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه في سنة ٢٠٠٩، وللإنخفاض في المبيعات (الإيرادات) بنسبة (١١,٧٢١%).

مؤشرات النسب أعلاه تعكس تعثر وإخفاق الإدارة في إستغلال موجوداتها.

٤) نسب هيكلة رأس المال:-وجود تذبذب طفيف في تلك النسب بسبب الزيادة الحاصلة في الموجودات الثابتة والإنخفاض الطفيف في المطلوبات المتداولة وثبات رأس مال الشركة ، إذ يُلاحظ إزدياد نسبة الموجودات الثابتة الى حقوق الملكية لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩، وبلغت للسنتين٢٠٠٩، ٢٠١٠ ،(٠،١٥١٣)(٠،١٧٢١) على التوالي ، وأشرت الى إزدياد نسبة المطلوبات المتداولة الى حقوق الملكية لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩، إذ بلغت للسنتين المشار اليهما أعلاه (٠،٤٧٨٨) (٠،٥٤٧١) على التوالي ، وزيادة نسبة إجمالي الديون الى إجمالي الموجودات لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠، (٠،٣٢٢٣)(٠،٣٥١٨) على التوالي .

والخلاصة تبين إن الشركة كانت غير كفوءة بشكل جيد في إستغلال موجوداتها وعدم قدرتها من تخفيض مصروفاتها وزيادة إيراداتها الأمر الذي أدى إلى زيادة خسائرها لسنة ٢٠١٠عما هي عليه في سنة ٢٠٠٩ وتحقيق عجز في سنة ٢٠١٠ ويتضح ذلك جلياً في مؤشر التمان اذ تُعَدُ الشركة من الشركات المتعثرة ، اذ كانت قيمة Z اقل من ١,٨١ للسنتين ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ وهي (٠,٠١٤٣) ، (٠,٠١٥٣) ، اما بالنسبة لمؤشر

Kida قد أشرَ إنخفاض قيمة مؤشر الإفلاس (Z) لسنة٢٠١٠ عما هو عليه لسنة٢٠٠٩، إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠، (١,٦٣٢٩) ، (١,٤١٦٢) على التوالي . مؤشرات النسب أعلاه تعكس تعثر الشركة عينة البحث.

ولدى دراسة الباحثان للبيانات المالية للشركة تبين الاتي :

١)إنخفاض الإيرادات الجارية للشركة لسنة ٢٠١٠ عن سنة ٢٠٠٩ بنسبة (١١,٧٢١) نتيجة انخفاض مبيعات منتجاتها وزيادة كلفة النشاط الجاري.

٢) بلغت نسبة العجز المتراكم من رأس مال الشركة الاسمي والمدفوع والبالغ (٥٠٠٠٠٠٠) الف دينار(خمسة مليار دينار عراقي) قدرها (٥١,٧%)(الامر الذي يتطلب قيام الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ماجاء بالمادة (٧٦ /اولا) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) (اذا بلغت خسائر الشركة ما يعادل او يتجاوز ٥٠ % خمسين بالمئة من رأس مالها، وجب عليها إشعار المسجل بذلك خلال ٦٠ ستين يوما من تاريخ ثبوت هذه الخسائر في ميزانيتهاالعمومية) .

٣)لم تقم الشركة بتحقيق أهدافها المحددة بعقد التاسيس والمتمثلة بمساهمتها في دعم القطاع الذي تنتمي اليه ضمن خطط التنمية القومية ، وتطوير التسويق وانتاج منتجات مختلفة بسبب إنخفاض مبيعاتها.

٤) لم يتحقق للشركة اية أرباح عن إستثماراتها المالية طويلة الاجل في رؤوس أموال الشركات المستمر فيها والبالغ مجموع المساهمة فيها (٩٥٢٤٨) الف دينار عراقي (خمسة وتسعون مليون ومائتان وثمانية واربعون الف دينار) ، علماً ان الشركة قامت خلال سنة ٢٠١٠ بزيادة مساهماتها في بعض الشركات المستثمر فيها .

٥)لم تقم الشركة باعادة تقييم إستثماراتها المالية كما في ٢٠١٠/١٢/٣١ استنادا الى القاعدة المحاسبية رقم (١٤) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، وحسب اسعار الأسهم الصادرة بموجب نشرة سوق العراق للاوراق المالية في التاريخ المذكور.

٦) إنخفاض مبيعات(إيرادات) الشركة عينة البحث نتيجة الآتي

أفقدان حصة كبيرة من السوق ودخول منتجات منافسة بأسعارها ونوعياتها ومن مختلف المناشئ وبكميات كبيرة ومشابهة لانتاج الشركة مما اثرت سلباً على مبيعات الشركة.

بـتغييرات في السياسات الحكومية نتج عنها رفع الحماية عن المنتجات الوطنية والأخص منتجات القطاع المختلط ودخول منتجات منافسة لها.

ثالثا– نتائج التحليل المالي للشركة X3 (شركة خاسرة) : ادناه جدول يبين عناصر التحليل المالي

جدول(٦)عناصر التحليل المالي للشركة X3 /الف دينار

المؤشر	٢٠٠٩	٢٠١٠
الموجودات الثابتة	١٠٣٦٨٧٢	١٤٨٠١٩٨
الموجودات المتداولة	٣١٠٧١١٣٧	٣١٣٠٣٢٨٨

المخزون	٣٤٤٠٧٣٩	٨٣٣٣٨٢٧
إجمالي الموجودات	٣٢١٠٨٠٠٩	٣٢٧٨٣٤٨٦
مصادر التمويل قصيرة الاجل	٢٥٤٣٨٣٥٥	٢٩٦٥٩٧٥٦
ايراد النشاط الجاري	٦١١٥٧١٣	١٠١٤٧٨٦٨
صافي الموجودات	٨٢٨٢٠٨	١٢٧٢٣٣٧
النقدية	٦٥١٦٥٥١	٢١٨٥٨٠٩
رأس المال	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٧٠٨٦١٨٣	٧١٥٩١٢٦
الفائض المتراكم	٠	٠
العجز المتراكم	(١٢٤١٦٥٢٨)	(١٦٠٣٥٣٩٥)
مجمل الربح١(العجز)	(٢٣١٨٠٨٤)	(٣٩٦٢٢٧٧)
صافي الربح٢(العجز)	(٢٠٩٩٣٣٣)	(٣٦١٨٨٦٧)
حقوق الملكية	٦٦٦٩٦٥٤	٣١٢٣٧٣١
رأس المال العامل	٥٦٣٢٧٨٢	١٦٤٣٥٣٢

١)نسب الربحية: أشرت هذه النسب تزايد في خسائر الشركة التشغيلية للسنوات ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ بلغت (٢٠٩٩٣٣٣) ألف دينار و(٣٦١٨٨٦٧) ألف دينار على التوالي و تمثل عجز العمليات الجارية .

٢)نسب السيولة:تشير الى تناقص في نسب التداول التي تستخدم كمؤشر لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ (١,٢٢١٤)(١,٠٥٥٤) على التوالي بما يؤشر انخفاض قابلية الشركة على السداد للمطلوبات المتداولة. في حين يُلاحظ إنخفاض في نسبة النقدية للسنة ٢٠١٠عما هو عليه في سنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنوات ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ (٠,٢٥٦٢ ، ٠,٠٧٣٧)على التوالي وهذا مؤشر سلبي لقابلية الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة . اما نسبة المخزون الى رأس المال العامل يُلاحظ ارتفاعها في سنة ٢٠١٠ عما هو عليه في سنة ٢٠٠٩ اذ بلغت للسنوات ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ (٠,٦١٠٨ ، ٥,٠٧٠٧)على التوالي مما يؤثر سلباعلى قابلية الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة ، ويمثل المعيار المطلق لهذه النسبة ١:٢ أي أن إجمالي الموجودات المتداولة يُفضل أن يكون ضعف إجمالي المطلوبات المتداولة وبما يعني أنه على الشركة أن تؤمِن وجود سيولة نقدية (من خلال الموجودات المتداولة) تساوي ضعف ما عليها من إلتزامات أو ديون متمثلة بالمطلوبات المتداولة ، إلاّ أنّه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية، فهناك عدة طرق للحصول على التمويل.

٣)نسبة النشاط: أشرت تذبذب نسب النشاط والتي تستخدم كمؤشر لتقييم كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات ، يُلاحظ إزدياد نسبة معدل دوران الموجودات الثابتة لسنة ٢٠١٠ عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٩ إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ (٧،٣٨٤٣)(٧,٩٧٥٨)على التوالي ، ويلاحظ تناقص طفيف في نسبة معدل دوران المخزون لسنة ٢٠٠٩، ٢٠١٠ إذ بلغت للسنتين المذكورتين أعلاه (١،٧٧٧٤) (١,٢١٧٧) على التوالي ،

ويشير إنخفاض معدل الدوران، إلى إنخفاض نسبة المبيعات وبالتالي تراكم المخزون السلعي، إذ إن وجود فائض في المخزون يمثل إستثماراً بعائد صفر، كما أنه يُعرض الشركة إلى مخاطر إنخفاض في مستوى أسعار المواد، وتزايد كبير في نسبة معدل دوران رأس المال العامل لسنة ٢٠١٠ عماهو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، إذ بلغت للسنتين المذكورتين أعلاه(١،٠٨٥٧،٦,١٧٤٤)على التوالي وذلك للتناقص الحاصل في رأس المال العامل لسنة ٢٠١٠ ، وزيادة في مبيعات السنة ذاتها بنسبة (٦٥,٩٣١١%) ، وتزايد نسبة معدل دوران إجمالي الموجودات لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه في سنة ٢٠٠٩ ، إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩،٢٠١٠ (٠،١٩٠٥)(٠,٣٩٠٥) على التوالي، مما يعكس فشل الإدارة في إستغلال موجوداتها، إذ أنَّ هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات دوران منخفضة، بينما يرتفع معدل دوران الموجودات مع هوامش الربح المنخفضة.

٤)نسب هيكلة رأس المال:أشرت الزيادة الحاصلة في الموجودات الثابتة والمطلوبات المتداولة وثبات رأس المال الشركة ، إذ يُلاحظ إزدياد طفيف في نسبة الموجودات الثابتة الى حقوق الملكية لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه في سنة ٢٠٠٩ ، إذ بلغت للسنتين المذكورتين (٠،١٢٤٢)(٠،٤٠٧٣)على التوالي ، ويُلاحظ إزدياد كبير في نسبة المطلوبات المتداولة الى حقوق الملكية ، إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ (٣،٨١٤٠)(٩،٤٩٤٩) على التوالي ، وزيادة نسبة إجمالي الديون الى إجمالي الموجودات ، إذ بلغت للسنتين المذكورتين (٠،٧٩٢٣)(٠،٩٠٤٧)على التوالي مما يُشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من موجوداتها.

والخلاصة تبين إنّ الشركة كانت غير كفوءة بشكل جيد في إستغلال موجوداتها وعدم تمكنها من تخفيض مصروفاتها و زيادة إيراداتها ، الأمر الذي أدى إلى زيادة خسائرها لسنة ٢٠١٠عما هي عليه في سنة ٢٠٠٩ وتحقيق عجز في سنة ٢٠١٠ ويتضح ذلك جلياً في مؤشر ألتمان اذ تُعد الشركة من الشركات الخاسرة والفاشلة وفق تصنيف المشاريع الاقتصادية ، اذ كانت قيمة Z اقل من ١,٨١ للسنتين ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ وهي(٠,٠٤٦٨، ٠,٠٤٧٧)، اما بالنسبة لمؤشر Kida انخفضت قيمة مؤشر الإفلاس (Z) لسنة ٢٠١٠ عماهي عليه في سنة ٢٠٠٩ كالآتي (٠,٧٩٣٥ ، ٠,٦٨٧٩) على التوالي ، وتعتبر من الشركات الخاسرة لصعوبة وضعها بموجب نتائج التحليل المالي أعلاه .

ولدى دراسة الباحثان للبيانات المالية للشركة تبين الاتي :

١)بلغت نسبة العجز المتراكم من رأس مال الشركة الاسمي والمدفوع والبالغ (١٢٠٠٠٠٠٠) الف دينار(اثنا عشر مليار دينار) قدرها (١٣٤%) الامر الذي يتطلب قيام الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ماجاء بالمادة (٧٦ /ثانيا)من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وذلك لتجاوز خسائرها النسبة المحددة في هذه المادة والبالغة ٧٥% من رأس المال

٢)لم تقم الشركة بتحقيق أهدافها المُحددة بعقد التاسيس والمتمثلة بمساهمتها في دعم القطاع الذي تنتمي اليه وتطوير التسويق وإنتاج منتجات جديدة.

٣)لم يتحقق للشركة اية أرباح عن إستثماراتها المالية في رؤوس أموال الشركات المستثمر فيها والبالغ عددها (١٢) جهة ومجموع المساهمة فيها (٢٠٧,٥١٧)الف دينار عراقي (مائتان وسبعة ملايين وخمسمائة وسبعة عشر الف دينار) .

٤)لم تقم الشركة باعادة تقييم إستثماراتها المالية كما في ٢٠١٠/١٢/٣١ استنادا الى القاعدة المحاسبية رقم (١٤) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، وحسب اسعار الاسهم الصادرة بموجب نشرة سوق العراق للاوراق المالية في التاريخ المذكور .

٥)فقدان حصة كبيرة من السوق ودخول منتجات منافسة بأسعارها ونوعياتها ومن مختلف المناشئ وبكميات كبيرة ومشابهة لانتاج الشركة فضلاً عن كونها ذات مواصفات فنية رديئة مما اثرت سلباً على مبيعات الشركة.

٦) تغييرات في السياسات الحكومية نتج عنها رفع الحماية عن المنتجات الوطنية والأخص منتجات القطاع المختلط ودخول منتجات منافسة لها.

ب – خلاصة تقارير مجلس الادارة عن نشاط الشركات المساهمة المختلطة عينة البحث / ٢٠١٠

من خلال دراسة تقارير الإدارة للشركات عينة البحث(X1,X2,X3) اتضح للباحثان بأنَّ

(أولا) تقرير الادارة لم يبيِن عما اذا كانت الشركة قادرة على الاستمراريَّة في نشاطها من عدمه ، ويعد هذا الفرض من أهم الفروض المحاسبية التي تستخدم عند إعداد القوائم المالية الختامية(Financial Statements)، إذ يُفترض أنَّ المشروع يتم إنشاؤه لكي يقوم بأعماله، ويواصل ذلك في المستقبل، وأنَّه باق، ومستمر لفترة زمنية معقولة غير محددة، وأنَّه ليس في نية أصحاب الشركة تصفيته، أو تقليل حجم عملياته بشكل يؤثر على طبيعة سير أعماله (International Accounting Standard, 1984)، وتمثل قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها أحد المؤشرات الجيدة التي تطمئن المستثمرين إلى:

١)سداد الإلتزامات المستحقَّة على الشركة في مواعيدها، والقدرة على تمويل العمليات الرأسماليَّة.

٢)قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلاً Future Cash inflow)).

٣)تفادي عمليات التصفية، وما يترتَّب عليها من اثار ضارة بالأطراف كافة.

٤)تقييم السيولة، والمرونة المالية، ومخاطر الإستثمار في الشركة .

(ثانيا) لم يتضمن تقرير إدارة الشركات عينة البحث بعض المؤشرات المالية عن نشاط الشركة كالتغييرات الحاصلة في المصاريف والإيرادات عن السنة السابقة ونسبها وأسبابها خلافاً لمتطلبات القاعدة المحاسبية رقم(٦) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية وبالأخص المبادئ والاحكام /٦ (يجري إعداد البيانات المالية ، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها ، على فرض أن الشركة مستمرة في نشاطاتها في المستقبل المنظور ، وعندما تتوفر النية أو الضرورة لتصفيتها ، أو يتخذ قرار التصفية ، أو يُباشر بعملية التصفية فعلاً ، يجب الإفصاح عن ذلك بصورة كافية وواضحة).

(ثالثا) لم يتضمن تقرير إدارة الشركات عينة البحث بعض المؤشرات

١)أثر السياسات السعرية على نشاط الشركة.

٢)تحليل النوعية والجودة.

٣)المؤشرات المالية.

٤)نظام التكاليف المعتمد.

٥)خطط الإدارة لتجاوز الخسارة المالية في حالة تحققها.

(رابعا) لم يتضمن تقرير إدارة الشركات عينة البحث قيام الشركة باعادة تقييم إستثماراتها المالية كما في ٢٠١٠/١٢/٣١ إستنادا الى القاعدة المحاسبية رقم (١٤) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، وحسب اسعار الاسهم الصادرة بموجب نشرة سوق العراق للاوراق المالية في التاريخ المذكور.

(خامسا) عدم قيام ادارة الشركة الخاسرة باجراء استخدام معالجات محاسبية بسبب تعرض الشركة للاعسار والفشل المالي وذلك للدعم والحماية الحكومية بهدف بقاءها مستمرة وتفادي اعلان الشركة افلاسها وانهيارها.

جـ- مقترح اجراءات المدقق الداخلي للتحقق من فرض الاستمرارية:-

على ضوء ما تقدم سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي من مسؤولية الإدارة في التحقق عن فرض الإستمرارية عند إعداد بياناتها المالية ، لذا كان لزاما عليها اعداد اجراءات للمدقق الداخلي للتحقق من فرض الاستمرارية ضمن إطار واسع لنظام الرقابة الداخلية ولتطبيق الحوكمة وعلى ضوء المعايير والقواعد المحلية والدولية ، وفي ادناه مقترح متضمنا مجموعة إجراءات تدقيقية للتحقق من إستخدام الإدارة لفرض الإستمرارية عند إعداد بياناتها المالية .

مقترح اجراءات المدقق الداخلي للتحقق من فرض الاستمرارية

التفاصيل	الملاحظات
١-القيام بدراسة ومقارنة أرقام البيانات المالية للسنة الحالية والسنة السابقة وتحليل إتجاهات التطور في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي حال اعدادها وقبل المصادقة عليها من قبل مجلس الادارة آخذاً بعين الإعتبار مدى ملائمة فرض إستمرارية الشركة .	
٢- التحقق من تقرير الادارة السنوي قبل المصادقة عليه بصورة نهائية وملاحظة مدى تطبيق إدارة الشركة للقاعدة المحاسبية المحلية رقم (٦) بشأن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية وقيام الإدارة بإجراء تعديلات إن وجبت ومن ثم إقراره بعد إجراء التعديلات عليه	
٣- التحقق من تقرير الإدارة قبل المصادقة عليه وملاحظة مدى الإفصاح عن المؤشرات السلبية فيها مثل أ-خسائر تشغيلية متكررة . ب-تأخر توزيعات الأرباح المعلن عنها، أو توقفها. ت-عدم القدرة على تسديد إستحقاقات الدائنين في موعدها وذلك لـ •صعوبة الإلتزام بشروط إتفاقيات القروض . •إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقدا. •نقص في السيولة النقدية.	

•ظهور صافي رأس المال العامل بالسالب.	
٤ – قيام المدقق الداخلي باجراءات دراسة الاسباب التي أدت الى ظهور المؤشرات في الفقرة(٣) اعلاه وملاحظة تأثيراتها على مستقبل الشركة والتركيز على الآتي أ-فقدان حصة سوقية لضعف القدرة التنافسية للشركة سواء كأسعار أو نوعية المنتجات بسبب تقادم خطوط الانتاج ، أو ظهور منتجات أو خدمة منافسة ، أو إرتفاع كلف الانتاج ، أومشكلات عمالية. ب-غياب التشريعات او القوانين التي لها تأثير ايجابي على استمرارية الشركة . ت-تغيير في السياسات الحكومية (رفع الدعم ، رفع الحماية عن المنتجات ،فتح الباب أمام استثمارات أجنبية منافسة).	
٥ – إستخدام المدقق الداخلي مؤشرات التحليل المالي بطرق رياضية واحصائية وعلمية ودراسة النسب الواردة فيها وذلك للدلالة على وجود مخاطر الشك في إستمرارية الشركة .	
٦ – التأكد في حالة ورود نسب يعتقد فيها التأثير أو إثارة شك يتعلق بفرض الاستمرارية يتم تحليل ومناقشة التدفق النقدي والتوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية مع الإدارة (المدير العام ثم مع مجلس الادارة) والتأكد مما يأتي: أ-التأكد من صلاحية وموثوقية والحاجة الى تحديث نظام الشركة عند إعدادهذه المعلومات. ب-التأكد من الفرضيات التي ارتكزت عليها تنبؤات الشركة. ت-مقارنة المعلومات المتوقعة لسنتين سابقتين مع النتائج الفعلية.	
٧ – التاكد مع دراسة خطط تصفية الموجودات(بيع بعض الموجودات او التخلص من الموجودات غير المفيدة) قبل إقرارها.	
٨ – التاكد من إعداد الادارة لخطة تمويل (الاقتراض) أو إعادة جدولة الديون او ترشيد الإنفاق اذا اقتضت الحاجة لذلك على فترات زمنية طويلة (اكثر من سنة) مع التاكد من مدى فاعليتها للحد من الظواهر التي تؤشر الى وجود شك في استمرارية الشركة .	
٩ – التأكد من عدم وجود دعاوى قضائية معلقة ودراسة نتائجها في حالة كونها ترتب تعويضات مالية لا يمكن الوفاء بها.	
١٠ – التأكد من عدم وجود مشكلات عمالية أو فقدان إداريين دون توافر البديل المناسب.	
١١ – التأكد من التشريعات الجديدة المتعلقة بنشاط الشركة وإمكانية أن يكون لها تأثير إيجابي على مستقبل الشركة.	
١٢ – التأكد من وجود ترتيبات قانونية وملزمة لتوافر الدعم المالي أو الإبقاء عليه وفقاً لما نص عليه قانون الشركات رقم(٢١) لسنة١٩٩٧ المعدل، المادة رقم(٥٤) اولا– للشركة زيادة راسمالها اذا كان مدفوعا بكامله. ثانيا– تكون زيادة راس المال في الشركات المساهمة والمحدودة وفقا لقرار الهيئة العامة لتعديل العقد واصدار اسهم.	
١٣ – – تدقيق المدينين غير المسددين وأعمار هذه الديون وإمكانية تحصيلها.	
١٤ – اجراء دراسة تبين سياسة الاقتراض المتبعة من قبل إدارة الشركة لغرض تسديد الديون والتحقق من عدم الاقتراض لتمويل مشروعات جديدة .	
١٥ – التأكد من قيام إدارة الشركة الحصول على تقنية جديدة لتطوير منتجاتها او خدماتها تعزز تنافسها في السوق.	
١٦ – تقييم نظام المعلومات الخاص بالشركة ومدى اعتماد المدقق الداخلي عليه لبناء توقعاته حول	

فرض إستمرارية الشركة وهل يستوجب التحديث.	
١٧ – التأكد من قيام إدارة الشركة باعادة تقييم إستثماراتها المالية كما في ××/١٢/٣١ من نهاية كل سنة مالية وإستنادا الى القاعدة المحاسبية رقم (١٤) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، وحسب اسعار الاسهم الصادرة بموجب نشرة سوق العراق للاوراق المالية في التاريخ المذكور.	
١٨ – أخذ المدقق الداخلي في إعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة والتي لا يمكن اكتشافها من خلال إجراءات التأكد وحدها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة.	
١٩ – التأكد من وجود أدوات للرقابة الداخلية على جودة مخرجات العملية الانتاجية للشركة وتشخيص المعوقات والأسباب التي أدت إليها وتقديم المقترحات لتحسين جودة تلك المخرجات والتي تؤثر على إستمرارية الشركة .	
٢٠ – التأكد من وضع الخطط والبرامج التي تضعها الإدارة ومدى متابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل الشركة، والوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها وتقديم المقترحات لتحسينها.	
٢١ – التحقق من كفاءة استخدام المواد لأولية في عمليات التصنيع وتقديم المقترحات لتحسينه.	
٢٢ – التحقق من وجود عمليات تخطيط للإنتاج وجدولته والوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية.	
٢٣ – التأكد من قيام الإدارة بوضع خطط للحوافز في مجالات الإنتاج والتوزيع والتقليل من وجود معوقات في العمليات التشغيلية.	
٢٤ – التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية على آلية استخدام القوى العاملة.	
٢٥ – التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية على مدخلات الانتاج بمراحلها كافة والوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية.	
٢٦ – وجود نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يحافظ على إستمرارية الشركة .	
٢٧ – تعاون مجلس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية.	
٢٨ – تولي تنفيذ نظام الرقابة الداخلية إدارة التدقيق الداخلي في الشركات.	
٢٩ – تضمين نظام الرقابة الداخلية للشركة باجراءات التأكد للقيام بتدقيق الاستثمارات المالية.	
٣٠ – قيام إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.	
٣١ – مدى مطابقة إجراءات المدقق الداخلي لسياسات الشركة والخطط والنظم والقوانين واللوائح.	
٣٢ – فهم المدقق الداخلي لهيكلية الشركة وطبيعة تمويلها.	
٣٣ – التحقق من فهم المدقق الداخلي للخطوات الإجرائية وإستراتيجية العمل بالشركة.	
٣٤ – التحقق من فهم المدقق الداخلي لأهداف الشركة.	
٣٥ – إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة.	
٣٦ – منح مدير التدقيق الداخلي بالصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	
٣٧ – تولي إدارة التدقيق الداخلي مسؤول متفرغ، ويكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة.	
٣٨ – أخذ مجلس الإدارة بتوصيات المدقق الداخلي في النواحي المالية والاقتصادية والفنية ذات العلاقة كافة.	
٣٩ – عدم وجود تعارض بين مصالح المدقق الداخلي ومصلحة الشركة التي يعمل لديها.	
٤٠ – إستقلالية نشاط المدقق الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها.	

٤١- أخذ المدقق الداخلي بعين الإعتبار المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية	
٤٢- التأكد من قيام الإدارة بالإفصاح بصورة كافية وواضحة عندما تتوافر النية أو الضرورة لتصفية الشركة ، أو يتخذ قرار التصفية ، أو يباشر بعملية التصفية فعلا .	

رابعا:- الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:- تتلخص اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان بما ياتي:

١)ان فرض الاستمرارية من الفروض المحاسبية الأساسية ترتكز عليه العديد من المبادئ المحاسبية وإنَّ توفره له آثار مهمة عند إعداد البيانات المالية حيث يوفر شروط القياس السليم والوضوح في عرض تلك البيانات.

٢)تناقص نسبة العائد على حقوق الملكية(الشركةX2) ، وتناقص نسبة العائد على الإستثمار، وتناقص نسبة مجمل الربح الى صافي المبيعات لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩، ممايدل الى تزايد في خسائر الشركة التشغيلية إذ بلغت (١٦٠٣٦٩٩)ألف دينار بالرغم من تحقيق ربح لسنة ٢٠٠٩قدره (١٨٨٨٨٦)ألف دينار وتمثل عجز العمليات الجارية وذلك بسبب زيادة كلفة الإنتاج ، مما يؤشر الى إعتبار الشركة متعثرة.

٣)تناقص في نسب التداول(الشركةX2) ، وانخفاض في نسبة النقدية لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، اما نسبة المخزون الى رأس المال العامل يلاحظ ارتفاعها في سنة ٢٠١٠ عما هو عليه في سنة ٢٠٠٩وذلك لانخفاض رأس المال العامل لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩إذ بلغت للسنتين٢٠٠٩ ،٢٠١٠، (٠,٨٧٥٥)، (١,٣٩٦٧)على التوالي، مما يؤثر سلبا على قابلية الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة ومؤشر لتعثرها المالي.

٤)إنّ انخفاض صافي قيمة الموجودات الثابتة(الشركة X2) وإنخفاض نسبة معدل دوران المخزون لسنة ٢٠١٠ عما هو عليه لسنة ٢٠٠٩ ، مشيرا الى انخفاض قيمة المبيعات بنسبة (١١,٧٢١%) مما يعكس تعثر وإخفاق الإدارة في إستغلال موجوداتها.

٥)إنّ الازدياد الكبير في نسبة المطلوبات المتداولة الى حقوق الملكية(الشركةX3)، إذ بلغت للسنتين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ (٣،٨١٤٠)(٩،٤٩٤٩)على التوالي، وزيادة نسبة إجمالي الديون الى إجمالي الموجودات ، إذ بلغت للسنتين المذكورتين (٠،٧٩٢٣)(٠،٩٠٤٧)على التوالي مما يُشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من موجوداتها. تعد (الشركة X3) من الشركات الخاسرة والفاشلة وفق تصنيف انموذج ألتمان لفئات المشاريع الاقتصادية ، اذ كانت قيمة Z اقل من ١,٨١ للسنتين المذكورتين.

٦)عدم إلتزام إدارة الشركة بتطبيق القاعدة المحاسبية المحلية رقم (٦) ، إذ تهدف هذه القاعدة الوصول إلى فهم أفضل للبيانات المالية،وتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء الشركات والوحدات الإقتصادية الأخرى ، وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية.

٧)تقع المسؤولية على إدارة الشركة عند إعداد البيانات المالية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها ، على فرض أن الشركة مستمرة في نشاطاتها في المستقبل المنظور ، وعندما تتوفر النية أو الضرورة لتصفيتها ، أو يُتخذ قرار التصفية ، أو يباشر بعملية التصفية فعلاً ، عليها الإفصاح عن ذلك بصورة كافية وواضحة.

٨)عدم إلتزام إدارة الشركة بتطبيق القاعدة المحاسبية المحلية رقم(٩) بشأن الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتأريخ الميزانية العامة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية / جمهورية العراق .

٩)عدم استخدام إدارة الشركة لمؤشرات التحليل المالي والمؤشرت التشغيلية والمؤشرات الأُخرى التي تفيد في التنبؤ في التعثر المالي او حالات الافلاس كاساس لاجل الحكم على مقدرة الشركة على الاستمرار.

١٠)عدم إلتزام الشركة بتطبيق القاعدة المحاسبية المحلية رقم(١٤) بشأن محاسبة الاستثمارات .

١١)فقدان الشركات الوطنية حصة كبيرة من السوق نتيجة دخول منتجات اجنبية منافسة بأسعارها ونوعياتها ومن مختلف المناشئ ادى الى تعرض الشركات الوطنية الى أحداث ومؤشرات الفشل المالي وشكوك حول قدرتها على الاستمرار .

١٢)عدم توافر دليل تدقيق محلي لفرض الاستمرارية تتوافر فيه الارشادات والإجراءات الواجب إتباعها من قبل المدقق الداخلي لدى الشركات عند توافر الشكوك او المؤشرات التي تثير التساؤل حول مقدرة المشروع على الاستمرار، فضلا عن عدم تطبيق برنامج تدقيق داخلي للتحقق من فرض الإستمرارية يتضمن الاجراءات الواجب إتخاذها من قبل المدقق الداخلي.

١٣)فقدان التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي للشركة من خلال التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال التدقيق، وتقليل بقدر الإمكان المخاطر التي تتعرض لها الشركة من خلال تشخيص هذه المخاطر.

١٤)انعدام الالتزام باهمية التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية ولاسيما فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير.

ب – التوصيات:- تتلخص ابرز التوصيات التي اسفر عنها البحث والتي يقترحها الباحثان في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها وكما ياتي:

١)على الإدارة التحقق من فرض الإستمرارية عند إعداد بياناتها المالية .

٢)على إدارة الشركة تقديم قوائم مالية معدة على أساس القواعد والمعايير المعتمدة، ومستوفية لمتطلبات التدقيق.

٣)على إدارة الشركة الإلتزام بتطبيق القاعدة المحاسبية المحلية رقم(٦) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية / جمهورية العراق عند إعداد بياناتها المالية بُغية الوصول إلى فهم أفضل للبيانات المالية ، وتوافر معلومات ومؤشرات عن أداء الشركة ، وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية.

٤)على إدراة الشركة الالتزام بالافصاح عن الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة ، وتاريخ الانتهاء من إعداد البيانات المالية ، التي تتطلب تعديلاً في هذه البيانات أو لا تتطلب ، بصورة مُفصلة ، مع بيان آثرها القيمي على نتائج السنة الحالية والفترة (أو الفترات) اللاحقة ومدى تأثيرها على إستمرارية الشركة والإلتزام بالقاعدة المحاسبية المحلية رقم(٩) بشأن الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتأريخ الميزانية العامة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية / جمهورية العراق .

٥)على إدارة الشركة إدراك مسؤوليتها الكاملة عند إعداد البيانات المالية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها ، على فرض أن الشركة مستمرة في نشاطاتها في المستقبل المنظور وبموجب معيار التدقيق الدولي رقم(٥٧٠).

٦)على إدارة الشركة الانتباه الى عدد من المؤشرات (مجتمعه او منفردة) تتمكن من خلالها تقويم المخاطر التي تترتب على عدم ملاءمة فرض الاستمرارية في اعداد البيانات المالية وقد تكون مؤشرات مالية او تشغيلية او اخرى.

٧)على ادارة الشركة في حال وجود مؤشرات تثير الشكوك حول قدرة المشروع على الاستمرار الإفصاح الكافي عن البيانات المالية وتحديد اسباب هذا الشك وماهي المخططات المستقبلية لمعالجة هذه الأسباب وإزالة الشكوك في الحالات التي تُشير الى إحتمال توقف جزء او كامل نشاط الشركة عن الاستمرار.

٨)على إدارة الشركة الالتزام بتطبيق القاعدة المحاسبية المحلية رقم(١٤) محاسبة الإستثمارات /٤٢ / يجب الإفصاح والتحليل في تقرير الإدارة عن المعلومات الاتية :-

- القيمة السوقية للاستثمارات القابلة للتداول،والقيمة العادلة للاستثمارات في العقارات عند اعتبارها كإستثمارات طويلة الأجل .
- القيود الهامة المفروضة على الاستثمارات أو تحويل عوائدها والمتحصلات من بيعها .
- تحليل محافظ الاستثمارات وذلك بالنسبة للمنشآت التي يكون عملها الرئيسي التعامل بالإستثمارات ، فضلا عن تحليل محافظ الاستثمار الطويلة الأجل حسب أصنافها وتفاصيل أي استثمار يمثل بمفردة نسبة هامة من مجموع موجودات الشركة وكذلك أية امتيازات تتمتع بها الشركة بسبب الاستثمارات كعضوية مجالس الإدارة.

٩) إلزام إدارة الشركة بـــــ

- الإفصاح عن البنود غير العادية كافة ، وبنود الفترات السابقة ، التي تؤثر على دخل الفترة الحالية بفقرات مستقلة في البيانات المالية ومدى تأثيرها على استمرارية الشركة ، مع إعطاء الإيضاحات الكافية والملائمة معها في كشف الإيضاحات أو في الهوامش.
- إلزام إدارة الشركة إدراك مسؤوليتها في الإفصاح بصورة كافية وواضحة حالما تتوافر النية أو الضرورة لتصفية الشركة ، أو يتخذ قرار التصفية ، أو يباشر بعملية التصفية فعلا .
- على إدارة الشركة الإفصاح عن أية دعاوى قضائية مقامة ضد الشركة أو لصالحها ، أو أية نزاعات أو خلافات مع أطراف قانونية من شأنها أن تؤثر بدرجة مهمة على نتائج أعمال الشركة أو وضعها المالي وكذلك

عن حالات تجاوز أو إساءة استعمال أموال الشركة التي حدثت خلال السنة والإجراءات المتخذة بشأنها ومامدى تاثيرها على استمراريتها .

١٠) على ادارة الشركة الالتزام بمسؤوليتها وذلك بتضمين تقاريرها السنوية المرفقة بالبيانات المالية بالإفصاح عن أي احداث او ظروف تثير شكا جوهرياً بمدى قابلية المشروع على الاستمرار في المستقبل المنظور وتقديم خططها المستقبلية في مواجهة هذه الظروف او الاحداث واعتبار ذلك ضمن متطلبات البيانات المالية المقدمة.

١١) إلزام إدارة الشركة بأهمية وضرورة إستخدامها لمؤشرات التحليل المالي والأساليب الإحصائية والرياضية التي تفيد في التنبؤ في التعثر المالي او حالات الافلاس كاساس لاجل الحكم على مقدرة المشروع على الاستمرار.

١٢) على إدارة الشركة تكثيف الاهتمام من تلقي المدقق الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وذلك لمواكبة التطورات والمداخل الحديثة في التدقيق الداخلي بُغية تطوير مهاراتهم، وكيفية تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية وبالتالي دعم لإستمرارية الشركة.

١٣) ضرورة تظافر جهود المدققين الداخليين مع جهود المحاسبين العاملين لدى الشركة للخروج بقوائم مالية صادقة وتعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للشركة.

١٤) الحاجة الى إصدار قانون حماية المنتجات المحلية الصناعية والزراعية، وتشجيع الانتاج المحلي وذلك من خلال تخفيض نسب الضريبة المفروضة ، وتقنين نوعية وكمية البضائع المستوردة ، وفرض ضوابط لاستيراد ودخول البضائع الاجنبية مع فرض تعريفة كمركية لاستيراد البضائع ، فضلا عن اعفاء المنتجات العراقية من رسوم التصدير وذلك ضمن سياسة تشجيع الصناعة المحلية ولفترة معينة يحددها القانون بهدف النهوض بالصناعة الوطنية وخلق التنافس مع الصناعات الاجنبية.

١٥) الحاجة الماسة الى التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال التدقيق، وتقليل بقدر الإمكان المخاطر التي تتعرض لها الشركة من خلال تشخيص هذه المخاطر.

١٦) الإهتمام بعملية التدقيق الداخلي لتأثيرها المباشر في حوكمة الشركة وإنتاج تقارير مالية تتسم بالجودة العالية ولاسيما فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية مما يمنع حالات الغش والتزوير ، ويساعد على إكتشافها إنْ وجدت .

١٧) قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق باصدار دليل تدقيق محلي لفرض الاستمرارية تتوافر فيه الارشادات والإجراءات الواجب إتباعها من قبل المدقق الداخلي لدى الشركات حال توافر الشكوك او المؤشرات التي تثير التساؤل حول مقدرة المشروع على الاستمرار.

((المصادر))

اولا- البيانات المالية والحسابات الختامية للسنتين (٢٠٠٩، ٢٠١٠) للشركات محل البحث .

ثانيا – الكتب

١.حلوة ، حنان رضوان ، والحارس،أسامة، وقولي، ميسون، وأبوجاموس، فوز الدين، أسس المحاسبة المالية ، مؤسسة الوراق ، ٢٠٠٤ م.

٢.حسين ، نظام ، نظرية محاسبية ، ٢٠٠٧م.

٣.القاضي، حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، .عمان، ٢٠٠٠ م.

٤.مطر ، محمد، والسويطي ، موسى، التأصيل النظري لممارسات مهنة المحاسبة ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٨ م .

٥.حلوة ، حنان رضوان ، تطور الفكر المحاسبي ، مدخل نظرية محاسبية . دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ، الاصدار الثاني ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥ م.

٦.حلوة ،حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير" دراسة معمقة في نظرية المحاسبة" دار وائل للنشر الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م.

٧.الشيخ ، فهمي مصطفى ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .

٨.مطر، محمد، "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن"، مجلة البصائر، جامعة البترا، العدد الأول، مجلد٥، ٢٠٠١م.

٩.لطفي، أمين السيد أحمد ، نظرية المحاسبة، منظور التوافق، الدولي، الدار الجامعية، ٢٠٠٤م.

١٠. عمار، بن عيشي و سامي ، عمري ، ٢٠١٠ تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ٢٠١٠م.

١١.المدلل، يوسف سعيد يوسف، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري،٢٠٠٧ م.

١٢.لطفي ، امين السيد أحمد ، التحليل المالي ، ٢٠٠٧م.

ثالثا– الدوريات والمؤتمرات

١.الحناوى، رأفت، "مسؤولية وموقف المراجع وأساليبه في التقرير فيما يتعلق باستمرارية العميل في النشاط"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد ٤٨، ديسمبر ١٩٨٥م.

٢.عبد الرحمن، عاطف، "تطوير المحتوى الأخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي مدخل تحسين الإفصاح المحاسبي لشركات قطاع الأعمال المصرية" (دراسة نظرية تطبيقية)"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٢١، يونية ١٩٩٥م.

٣.خرابشة، عبد ، والسعايدة، منصور، "تعثر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية: الأسباب وأساليب إعادة التأهيل، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد الخامس، العدد الأول، كانون ثاني ٢٠٠٠م.

٤.المومني، منذر وشويات، زياد، قدرة المدقِّق على إكتشاف مؤشرات الشَّك باستمرارية العملاء، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ٢٠٠٨م .

٥.عبد الرحمن، عاطف، "تطوير المحتوى الأخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي مدخل تحسين الإفصاح المحاسبي لشركات قطاع الأعمال المصرية" (دراسة نظرية تطبيقية)"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٢١، يونية ١٩٩٥م.

٦.خليل ، عبد اللطيف محمد ، نموذج مقترح لإدارة وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة بالتطبيق على البنوك التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، المجلد الخامس والعشرون ، يوليو ٢٠٠٣ م.

رابعا – البحوث والرسائل والأطاريح الجامعية

١.ابو حمام ،ماجد إسماعيل ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، بحث مكمل لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩م.

٢.آل غزاوي ، حسين عبد الجليل ، حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية ، دراسة إختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة/التحليل المالي ، الإكاديمية العربية في الدانمارك – كلية الإدارة والإقتصاد – قسم المحاسبة ، ٢٠١٠م.

٣.الركابي ، عبد الحسن وحيد محمد ، مسؤولية مراقب الحسابات في التحقق من فرض الاستمرارية ، دراسة تحليلية لعدد من الشركات العامة والمختلطة، بحث تطبيقي مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية ٢٠٠٩م.

REFERENCES:

A–Books

1. Clark, R.L. and Newnan, M.S., Department of Accounting & Accounting Information System, The external auditor must take into account several ... 1986.
2. Archambeault, Deborah S., "The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases ", Nov. 2002.
3. Herman son, Dana and Rotenberg, Larry CH.2 "INTERNAL AUDIT AND ORGANIZATIONAL GOVERNANCE"".2003.

B– Journals

1. International Standard on Auditing No. 570, www, theiia.org.com.2003.
2. Cadbury Committee on Corporate Governance, Inaugural address delivered byvepa kamesam, pie, November, 2001.
3. Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, London, Gee and Co Ltd, 1992.
4. Archambeault, Private Sector Corporate Trust, "Good Corporate Governance in State–Owned Corporations –Final Draft Guidelines "2002.
5. Brussels Stock Exchange,"Report of the Belgian Commission On the Corporate Governance (Cordon Report)", Dec.1998.